



PROVISIONAL

A/33/PV.16

2 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

( كولومبيا )

السيد ليفانو

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

أقيت الكلمات من :

السيد أويجا أغويري ( اسبانيا )

السيد ابراهيم ( الأردن )

السيد شيفيل ( جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

السيد نسيكاليجي ( رواندا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72490/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد مارسيلينو أوريجا أغويرى ( أسبانيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : انه ليشرفنا أن نشهد في رئاسة هذه الجمعية شخصية مرموقة في عالم أمريكا اللاتينية الفكرى والسياسي ألا وهو وزير خارجية كولومبيا الدكتور أند اليثيو لبيفانو أغويرى . ان هناك روابط اعجاب وصدقة تربطني به منذ زمن طويل . كذلك فاننا نتقاسم سويا اللقب المشترك - أغويرى - الذى يثير - في أصلنا الباسكو المشترك - تلك الصفات الحميدة للصمود والنشاط لشعب ساهم في تقرير مصير أسبانيا وأمريكا اللاتينية .

ونحن ان نهنتكم بكل حرارة بمناسبة انتخابكم - سيدى الرئيس - فاننا نود أيضا أن نعبر عن احترامنا العميق لعملكم كمؤرخ ، ومفكر ، ورجل في الحياة العامة . وكروح حرة حقيقية ، فانكم نجحتم في تكريس حياتكم للمبادئ الحرة التي تشكل جزءا من تقاليد حضارتنا وتراثنا الانساني . انني ، أحيي في شخصكم الشعب الذى يجعل من لغته تعبيرا صارما وحييا لمميزاته القومية الأساسية . ومن خلالكم أيضا ، أحيي كولومبيا ، تلك البلد التي تربطنا به ارتباطات صداقة عميقة وبعيدة المدى ، والتي نجحت في صهر حياتها الدستورية والسياسية على أساس الاحترام للمبادئ الديمقراطية .

وكذلك فانني أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر الرئيس السابق سعادة السفير موييسوف على قيادته الحكيمة لجلسات الجمعية العامة خلال فترة سجلت أكبر عدد من الدورات في تاريخ هذه الجمعية .

وليس في امكاني أن أدع هذه الفرصة دون أن أغتتمها لكي أحيي مرة أخرى العمل المكثف الذي يقوم به سعادة الأمين العام السيد كورت فالدهايم ، فهو بفضل أسفاره الشاقة ومهارته كدبلوماسي ووساطته الدائبة ، على استعداد دائم لخدمة قضية السلام .

اننا نستقبل في هذه الجمعية عضوا جديدا في الأمم المتحدة هو جزر سليمان ، وانني أود أن أعبر عن ترحيبنا الحار به ، وأن أعبر نيابة عن حكومة بلادي عن رغبتنا في الحفاظ على العلاقات الودية والصداقة والتعاون بين بلدينا .

ان اسبانيا جزء لا يتجزأ من أوروبا ، وهي جارة لأفريقيا ولها روابط خاصة بشعوب أمريكا اللاتينية من خلال أشكال مشتركة من الحياة والثقافة ، وهي تعني تماما زيادة الترابط الذي يصبغ العلاقات في العالم في هذا العصر وكيف أن الهوية الخاصة بكل بلد تأخذ شكلها في هذا الاطار العالمي . وعلى ذلك فاننا نتفهم ونتضامن مع جميع الآمال والتوقعات لشعوب مختلف القارات وتعطشها الى الحرية والكرامة والعدالة .

ولقد أكدنا مرة أخرى مؤخرا عن رغبتنا في الانضمام الى المؤسسات الأوروبية ، وقد أصبحنا عضوا في المجلس الأوروبي في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٧٧ ، وتقدمنا بطلب للانضمام الى عضوية المجتمع الأوروبي وذلك بمساندة جميع القوى السياسية في أسبانيا . ويقامنا بذلك فان حكومة بلادي لم تتخذ اختيارا اقتصاديا فقط ، بل اتخذت قبل كل شيء اختيارا سياسيا بهدف تحقيق شكل الحياة الاجتماعية وفقا للحرية والعدالة . وان اسبانيا تعني تماما أنها بوجودها يمكن أن تشارك في هذه المجموعات في الدفاع عن القيم الانسانية المسيحية ، وفي بناء أوروبا أكثر توازنا وكمالا ، وكذلك في الحوار والتعاون مع دول العالم الثالث .

ان افريقيا بسبب قربها الجغرافي ، وكنتيجة لقرار سياسي ، هي أحد أهداف السياسة الخارجية الاسبانية التي لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي من جانبنا . اننا كأسبان نحس بتضامن خاص مع بلدان هذه القارة التي خرجت من عملية تصفية الاستعمار والتي تدخل في عملية التنمية

والتحديث وتسمى من أجل استيعاب التكنولوجيا والمعرفة ، ليس فقط كاستيراد سلبي بل كتطبيق للوسائل التي تسمح لها بالدفاع عن قيمها ودعم شخصيتها الخاصة . وفي عالم معقد كهذا الذي نعيش فيه اليوم ، فاننا نعتقد بأن اثر ظاهرة تصفية الاستعمار ينبغي أن يأخذ بالنواحي الاقتصادية والثقافية وليس فقط بالنواحي السياسية .

ان اسبانيا قد حددت بوضوح سياستها في أمريكا اللاتينية كأولوية لعملها في الخارج ، وان جهودنا توجه نحو دعم روح الجماعة التي تتلاءم مع تكاملنا في أوروبا والتي نأمل أن تتبلور في مشاريع مؤسسية عملية تخدم بفعالية مصالح شعوبنا وتسهل قيام الحوار الضروري على أوسع مجال بين أوروبا وأمريكا .

ويأجيز فاننا نود أن نعرض الميراث الثقافي للتجربة المشتركة من ماضيها والامكانيات الهائلة التي تنطوي عليها الحقيقة الواضحة للوحدة اللغوية والثقافية لأمريكا الأسبانية كظاهرة حقيقية يمكن أن تكون لها فعالية وإيجابية في عالمنا المعاصر . ولهذا السبب فان هذه الثقافة والتاريخ المشتركين يجب أن يتخذا كنقطة انطلاق لسلسلة من الاعمال تستند الى أهداف ثابتة من التضامن الذي يعتمد على عدم التمييز بين الشعوب ، كما أننا نهدف أيضا الى ضمان أنواع خاصة من التعاون على المستويات الثنائية ومتعددة الاطراف ، لا تحاول فقط أن تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة ، بل تحاول أن تكون كضمان في منطقتنا للقيم السامية للمعدلة والحرية والسلام وكإسهام في وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان اسبانيا التي تعيش مرحلة حاسمة من تاريخها وهي تقوم بتدعيم ديمقراطيتها وتنتظر الاقرار القريب لدستورها ، ترغب أيضا في أن تمارس تأثيرا واقعيا في الخارج . والآن ، ليس بإمكان أى شعب أن يتجاهل السؤال الأساسي وهو ، ماذا يكون أو ما ينبغي أن يكون ، دوره في ضمان السلام وبناء عالم يتمتع بسلام أكثر وتسوده المعدلة ، وبناء نظام عالمي يتواءم مع متطلبات مرحلتنا التاريخية هذه ؟

ان نقطة الانطلاق لعلمنا في العالم ، هي التأكيد على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والالتزام الأكيد ببذل كل جهد ممكن من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال الانفراج ونزع السلاح ، والدفاع عن حقوق الانسان وسد الهوة بين الدول النامية والدول الصناعية .

وفي هذا الاطار فان منظماتنا تقع عليها مسؤولية هامة ، وليس بالامكان أن تتحول الأمم المتحدة الى مجرد محفل للنقاش والتأكيد على المبادئ ، أو كملجأ أخير في أوقات الأزمات . ان عالميتها واستمرارها يتطلبان أن تصبح بوتقة يمكن أن يتشكل فيها المجتمع الدولي الجديد ، ويمكن من خلالها وضع الحلول للمشاكل الحاضرة والمستقبلية - وذلك بوضع تحديد جماعي لها - موضع التطبيق من خلال التعاون . ان الأمم المتحدة ليست فقط مؤسسة تفيد في معالجة المشاكل الحالية ، ولكنها يجب أن تكون أيضا مركزا للجهود الطويلة المدى التي تهدف الى حل الصعوبات في عالم يواجه التحديات التي تجعلنا نترابط أكثر فأكثر .

ولحل هذه السلسلة من المشاكل ، فليس هناك من وسائل سوى تلك التي تستند الى المبادئ السياسية والقانونية المقبولة من المجتمع الدولي ككل . وان الحكومة الاسبانية وهي تعتقد أن هذه المبادئ مبنية على الحوار والحلول الوسط وتستبعد الحلول التي تفرض بالقوة ، فانها تؤكد على احترام حقوق الانسان وتطالب بانشاء نظام اقتصادى جديد يستلهم خطوطه من العدالة والمساواة في السيادة والتكافل والتعاون والمصالح المشتركة . وان منظماتنا انما أنشئت لكي تطبق هذه المبادئ . وليس هناك من بديل صالح لهذه المنظمة التي يمكنها بل ويجب عليها ، في ظل اطار مناسب من التعاون الديناميكي مع المنظمات الاقليمية ، أن تصبح أداة للتغيير السلمي من خلال التفاوض ومصدرا للأمن ومؤسسة تخدم التعاون الدولي .

اننا نعارض استخدام العنف ونؤمن بذلك ايمانا عميقا . وليس بإمكاننا أن ندخل في مجال التعبير ببلاغة عن أسفنا أو أن ندعو الى مجرد التوفيق . ان التوترات والازمات لها أسباب يجب أن تحدد وأن نتجاوزها بعمقنا وبالعزيمة وبالارادة السياسية . ونحن على يقين - والخبرات التاريخية التي تعيشها بلادى تشهد على ذلك - من أن التغيير يمكن أن يحدث بالوسائل السلمية ، بما أن أسباب التوتر والخلاف يمكن أن تحل سياسيا .

وهكذا ، فانه بالنسبة الى الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التي تهتم أسبانيا اهتماما بالغا بتحقيق الاستقرار والرفاهية فيها ، فاننا على يقين من أنه من الضروري أن تستمر الجهود من أجل تجاوز مرحلة التوتر ، والقضاء نهائيا على خطر الصدام المسلح . وبعد الآمال التي سادت عقب زيارة الرئيس السادات للقدس ، فقد تابعنا باهتمام كبير المبادرة الجديدة التي تتعلق بمحادثات كامب ديفيد والتي تشكل محاولة من أجل التقدم الى حل احدى المشكلات الاصبغ في الوضع العالمي الحالي .

اننا نعتقد ان الطريقة الممكنة الوحيدة هي ان تحاول الاطراف المعنية الوصول الى اتفاق سياسي يسمح باقامة سلام عادل ودائم في جميع انحاء منطقة الشرق الاوسط في اطار قرارات الأمم المتحدة مع الاخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي لبنان ، فان بلادى تنظر بعين العطف الى كما يتعلق به وبالامة العربية . ان الوضع مؤسف في لبنان ، ولا بد من احترام سيادته وسلامة اراضيه واستقلاله ، وذلك في اطار التوفيق الوطني . ان اسبانيا يسعد بها ذلك الدور الفعال الذى لعبته منظمنا في هذه الازمة الخطيرة التي تواجه ناميبيا . ان ادارة دولية ووجودا فعليا للامم المتحدة سيمكنان من منح شعب ناميبيا حق تقرير مصيره والمحافظة على سلامة اراضيه . اننا نأسف للتزمت الذى يسود مواقف حكومة جنوب افريقيا والذى قد يؤدي الى تدهور الوضع والى نتائج لا يمكن التنبؤ بمدى سلبيتها . ان هذه فرصة ملائمة للتأكد من تطبيق نص وروح قرارات مجلس الامن ، وآخرها ذلك القرار الذى أعتمد في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، وذلك للسعي الى تحرير الشعوب المستعمرة . ان نفس الوضع الخاص بتحقيق الامن والاستقرار يتعلق بروديسيا أيضا ، واننا نعتبر أنه من الضروري أن نضع حدا لأزمة تهدد سلام واستقرار القارة الافريقية . ولا بد لنا من أن نتأكد من ضمان استقلال زيمبابوى على أساس تكوين حكومة اغلبيهة وبموافقة جميع الاطراف المعنية ووفقا للمبدأ الديمقراطي غير المنازع فيه وهو ، صوت واحد للرجل الواحد .

ان حكومة اسبانيا تعارض معارضة تامة أى تمييز عنصري أينما وجد ، ولذلك فاننا ندين ونرفض الفصل العنصرى وسياسة فصل الاقاليم التي لم تحل المشكلات بل تهدف الى الابقاء على التمييز المحجف الذى يترتب على الفصل العنصرى والذى يشكل ازدياء تاما للمبدأ الذى لا نزاع فيه والقائل بالمساواة المطلقة بين البشر .

ولن تكون هناك نهاية لهذه الجريمة ضد ضمير وكرامة الانسان - كما وصفتها الجمعية العامة ومجلس الامن - طالما أن جنوب افريقيا تفرض اجراءات تبعد أغلبية السكان عن الحياة السياسية من البلاد . ان هذه الممارسات التمييزية تقلل من امكانية الوصول الى تسوية ، أو الى أى تطوير سلمي ، وتبرر بالتالي استنكار وادانة المجتمع الدولي ككل لحكومة جنوب افريقيا المنصرية .

وبينما نتحدث عن افريقيا ، فاني أود أن أعبر عن بعض النقاط بالنسبة الى مسألة الصحراء الغربية حيث لا تزال هناك حاجة ملحة الى حل سلمي لهذه المشكلة .

ان اسبانيا ، التي تعارض أى نوع من المحاور والتي تود أن تحافظ على علاقات وثيقة وحرارة مع جميع شعوب المنطقة التي ترتبط بها بروابط ثقافية وتاريخية وانسانية عديدة ، تنظر بعين القلق الى مجريات الامور هناك . ولذلك كنا ولا نزال ننادى باضفاء روح التوفيق والاتفاق ، بما يسمح بايجاد حل بطريقة موضوعية وروح بناءة لجميع مشكلات المغرب ، وبشكل خاص المشكلة التي نتجت عن تصفية الاستعمار في الصحراء ، على أساس احترام حق شعب الصحراء في تقرير مصيره .

لقد بدأنا نشعر بالامل ، وذلك بالنظر الى الاحداث الاخيرة في المنطقة وبشكل خاص ، الحركة التي بدأت في موريتانيا في ١٠ تموز/يوليه ، والتي يبداونها أنها تشير الى بدء طريق الحوار والتفاوض . وانه ليسعدنا ان نرى أن منظمة الوحدة الافريقية قد قررت انشاء لجنة مخصصة توكل اليها دراسة جميع نواحي هذه المشكلة . اننا سندعم أية مبادرة من قبل الامين العام ، في اطار قرارات الامم المتحدة ، المتصلة بهذا الموضوع . ونبدي استعدادنا للتعاون بشكل فعال في جميع الجهود التي ترمي الى وضع الصيغ التي تسمح بازالة التوتر وتحقيق ودعم السلام .

ان جميع شعوب المنطقة يجب أن يسمح لها بأن تجعل من التماثل الثقافي والانساني ومن الطبيعة المتكاملة لأوضاعها الجغرافية والاقتصادية ، عوامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يعود بالفائدة المشتركة والمتبادلة على الجميع . وبهذا يمكن لهذه المنطقة ان تكون مركزا للسلام والاستقرار . ولن يكون هذا السلم دائما ما لم يحط بموافقة جميع الاطراف المعنية .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، فان قبرص هي مصدر لعدم استقرار آخر يؤثر على توازن الأمن في منطقة استراتيجية مهمة في شرق البحر الابيض المتوسط . اننا نعتبر ان منظماتنا يجب أن تستمر في دعم جهود الامين العام من أجل تشجيع المحادثات بين الطائفتين ، كما يجب في الوقت نفسه أن نكفل

الابقاء على جو الامن المتوفر حاليا ، واحترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان شعب قبرص قد يتمكن في المستقبل القريب من ايجاد الصيغة السياسية القانونية التي تسمح له بالعيش في سلام ، وضمان وحدته المستقلة وتطوره الاقتصادي والثقافي .

ان متطلبات الامن في البحر الابيض المتوسط مسألة حادة وحساسة ، ولذلك فان حكومة بلادى تطالب بدعم الامن في المنطقة عن طريق التعاون بين الدول الساحلية وايجاد نظام للتعاون الاقليمي فيما بينها . ان مما يقلقنا أن نرى أن أنماط الاستراتيجية العالمية تطبق بطريقة آلية في مثل هذه المنطقة الدقيقة المعقدة . ان المجتمع الدولي لا بد له أن يعي أنه من المصلحة بالنسبة الى جميع الاطراف ، تقييد ، ومن ثم خفض التدريجي للقوات العسكرية الموجودة في هذا البحر ، واقامة نظام متكامل بين الدول الساحلية المعنية يهدف الى جعل وجود مثل هذه القوات غير ضروري ويسمح بخفضها تدريجيا . اننا نعتقد أن مصادر التوتر في هذه المنطقة يمكن بل يجب التغلب عليها عن طريق المفاوضات .



وهذا الاهتمام بالأمن ، بالإضافة الى القناعة بأن التغيير ممكن عن طريق التفاوض والوسائل السلمية ، ويمكن أن يطبق على مفارقة تاريخية وسياسية الا وهي جبل طارق . وجبل طارق يشكل قاعدة عسكرية مفروضة على المنطقة ، وهي تشكل خطرا على أمن اسبانيا ، وعلى سكانها الذين يبلغ عددهم ستة وثلاثين مليوناً . وهي تعرضهم لمخاطر رفضوها على مر التاريخ ، وكاستعمرة فهي تشكل انتهاكا لوحدة اراضيها . ومفارقة تاريخية ، فان جبل طارق يشكل أيضا عائقا في طريق التعاون بين الشعوب التي من المفترض أن تصل الى تفاهم مشترك فيما بينها في الظروف الطبيعية . ان الأمم المتحدة قد وضعت بوضوح ودقة مبدأ انهاء الاستعمار لجبل طارق "الصخرة" . ولقد أكدت مرارا على الحاجة للوصول الى حل عن طريق التفاوض بين المملكة المتحدة وبين اسبانيا لوضع حد لهذا الوضع الاستعماري . ويتعين على الحكومة البريطانية أن تعي أنه ليس بالامكان الاستمرار في هذا الوضع ، ولا بد من البدء بمفاوضات مع اسبانيا . ومن ناحيتنا فاننا على يقين من أن هناك صيفا تعيد وحدة اراض اسبانيا ، وترضي في نفس الوقت المملكة المتحدة ، وتوفر ضمانات لصالح شعب جبل طارق ، عن طريق ايجاد معالجة شاملة للمشكلة .

ان الدلائل الأخيرة تثبت أنه يمكننا أن نحل المشكلات الطويلة عن طريق الخيال والارادة السياسية ولا بد للمملكة المتحدة من أن تعي بأن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر .

ان الأمن والتعاون هما من بين أهداف الدورة المقبلة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المزمع عقده في ١٦٨٠ في مدريد . وبالرغم من أن النتائج التي تم التوصل اليها في بلغراد لم تكن باهرة ، ولكنها في نظر حكومة بلادي كان لها تأثير اساسي ان بينت أنه بالامكان الوصول الى حلول توفيقية . وان المبادئ الأساسية التي تم اعتمادها في هلسنكي ما تزال لها قيمتها الموضوعية .

ان المستقبل هو ما يهتما الآن . انه يتعين على الدورة المقبلة للمؤتمر أن تجعل الآمال حقيقة واقعة ، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والتعاون في أوروبا ، وستقوم اسبانيا بكافة واجباتها كدولة مضيئة ، وستعطي كل اهتمام ممكن من أجل الاعداد لهذه الدورة التي ستعقد في مدريد .

بالإضافة الى المشكلات المحددة الحالية التي أشرت الى بعض منها ، فان العالم يواجه بعض الموضوعات العامة التي تؤثر على المجتمع الدولي ككل . وتشير جوا من الشك فيما يتعلق بقدرة منظمتنا على خلق الظروف الملائمة للسلام . وأشير هنا الى حماية وضمان حقوق الانسان ، وعدم المساواة بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة والتعاون ، وأخيرا الأمن ونزع السلاح .

وسوف أبدأ بالتحدث عن حقوق الانسان ، لأننا في هذا العام نحتفل بالعيد الثلاثين لأشد النصوص أهمية من تلك التي تم اعتمادها على الصعيدين الدولي والوطني والتي تشكل منعطفا حاسما في صراع الانسان وكفاحه من أجل الحرية والعدالة وهو الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ورغم الأهداف التي أنجزتها الأمم المتحدة في تحديد واجبات الدول المرتبطة بحقوق الانسان ، فاننا لم نتمكن حتى الآن من تحقيق تطلعات ١٩٤٨ . ومما لا شك فيه أن هذا أمر خطير ، لأن أهمية نشاطات منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال يمكن ، في التحليل النهائي ، أن تقاس فقط على أساس فعالية ضمان وممارسة حقوق الانسان على المستوى الدولي .

اننا نؤمن بأن الجهل والافتقار لحقوق الانسان يثيران غضب الضمير الانساني ، واننا ندين أية ممارسات من هذا النوع ، لأننا ضد الظلم وضد الاضطهاد . ان اسبانيا قد التزمت وسوف تستمر في الالتزام القانوني على المستويين الاقليمي والمجلس الأوروبي وكذلك على مستوى منظمتنا ، الأمر الذي يشهد على موقفنا من هذه المسألة ، التي هي في نفس الوقت الأساس والهدف لنسلاام الحقيقي .

ان حكومة بلادي على يقين من أننا الآن وفي السنوات المقبلة لا بد لنا من أن نسعى من أجل تحسين الأجهزة الدولية التي تضمن وتراقب ممارسات حقوق الانسان ، وفقا للاقتراحات التي استمعنا اليها في هذه الجمعية . ومن أجل هذا فاننا ننتهج سياسة تسترشد بما يلي :

أولا ، اداة أية ممارسات تنتهك حقوق الانسان أينما كانت ، ولا يمكن أن نعتبر أن هذا يدخل في اطار التشريعات الوطنية .

ثانيا ، ان انتهاك حقوق الانسان اينما حدث يشكل خطرا على السلام .

ثالثا ، ان أجهزة المراقبة الحالية لا بد من تحسينها من أجل زيادة فعاليتها وكذلك من أجل ضمان موضوعيتها وحيادها لان مسألة حقوق الانسان مسألة خطيرة ، ولا يمكن أن تظل تحت رحمة بعض المعايير المنتقاة ذات الطبيعة الذاتية .

ان هذه الارشادات الثلاثة الأساسية هي الأساس لاعتقادنا بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، لا يمكن أن يعتبر حائزا قانونيا يمنع الدراسة والتحقق من انتهاكات حقوق الانسان من قبل المجتمع الدولي . ان ضمان حقوق الانسان أمر يذهب الى مدى

أبعد من مدى المجالات الوطنية المحلية ، لأنه يتعلق بالشؤون والمسائل الدولية ؛ ولهذا فإنه لا بد لنا من أن نصل الى وسائل أكثر فعالية من أجل ضمان حقوق الانسان . ومن هنا فاننا ساندنا فكرة انشاء منصب مفوض سامي لحقوق الانسان وأيدنا أية بعثات تحقيق من قبل الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وفي هذا الاطار ، ووفقا لما تم اعتماده في اتفاقيات الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكذلك فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، تود حكومة بلادي أن تعلن اعترافها بصلاحيات لجنة حقوق الانسان ، وفقا للمادة ١٤ من الاتفاقية الآتفة الذكر والبروتوكول الاضافي المرفق بها . هذه هي مساهمة اسبانيا في التأكد من أن أجهزة الأمم المتحدة للاشراف ولضمان احترام حقوق الانسان يمكن أن تحقق بفعالية هذه الأهداف التي انشئت من أجلها .

بينما نتحدث عن هذه الأمور الأساسية لا يمكن لنا الا أن نشير الى أحد انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة ، الا وهو الارهاب الذي يشكل هجمة خطيرة على القانون والأمن وعلى الحياة . ان الارهاب يهدد الجميع ، لأنه يرفض الاعتراف بحقوق الأبرياء ، ولذلك فإنه يجب ألا يكون هناك أى تبرير أو ملجأ للارهابي . ان هذه المنظمة لا بد لها من ان تواجه هذا التحدي عن طريق الوصول الى اتفاقية دولية تسمح بمحاربة ومواجهة الارهاب .

اننا نعتبر أن الفقر والجوع والعوز هي ايضا شكل خطير من أشكال انتهاكات حقوق الانسان . واننا نؤمن ايضاً قاطعاً بأن حقوق الانسان يجب ألا تقتصر فقط على مجالاتها التقليدية بل يجب ان تمتد لتشمل الآفاق الجديدة لحقوق الانسان التي تشمل على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا يمكن الفصل بينها . وليس بإمكاننا أن نتصور سلاماً وعدالة وانصافاً دون ضمان احترام هذه الحقوق في مواجهة الاضطهاد والتعسف بكافة أشكاله .

ان عدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية هو من بين المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي . وهنا ، فلقد حان الوقت من أجل الانتقال من الاقوال الى الافعال وذلك بهدف انشاء نظام ، يعير بطريقة أفضل ، عن العدالة وعن التضامن العالميين ، وحيث يحترم في اطاره التطور والتغيير والتنمية باعتبارها حقوقا أساسية للانسان .

ونحن في حاجة ماسة الى تطبيق التضامن الدولي ، لأنه لا يكفي أن نصل الى حلول مبنية على المصلحة الذاتية فقد تفيد بعض البلدان ، ولكنها لا تؤدي الى ازالة الاسباب العميقة للفقر والعوز . ومن ناحية أخرى ، ليست هنالك أعمال دولية يمكن أن تحل محل السياسات الوطنية في مواجهة التخلف . ولذلك ، فنحن نعتبر أنه من أجل التخلص من الاسباب الأساسية لعدم المساواة والفقر لا بد لنا من أن نوجه النمو الاقتصادي في اتجاه جديد . وفي ايجاز ، لا بد لنا من أن نضع الاسس لعدالة دولية أكبر ، ولا بد من أن تكون هذه من بين أهداف منظماتنا .

ان أى تقييم للموامل التي تؤثر على الاقتصاد العالمي حاليا ، ينبغي النظر اليها من خلال استراتيجية التنمية الدولية لأن التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي للبلدان الصناعية والبلدان النامية يعتمد أن على نجاح هذه العملية أو فشلها . ونحن نعي متطلبات الترابط والمصالح المشتركة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

وهنالك ظواهر مشجعة فيما يتصل بقدرة منظماتنا على اعادة بنيان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة . ولكن هنالك أسبابا أخرى تبعث على القلق ، وفي هذا الصدد ، فنحن نشعر بالقلق ازاء عدم التقدم في اللجنة الجامعة التي أنشئت بموجب القرار ١٧٤/٣٢ لأن حوار الشمال والجنوب لا يؤثر فقط على دولة أو مجموعة من الدول ، بل يؤثر علينا جميعا .

ان الدورة السابعة لمؤتمر قانون البحار ، التي اختتمت مؤخرا يجب أن تؤدي بنا الى ايجاد الطريقة التي تتيح الوصول الى اتفاق دولي حول مدونة بحرية عالمية ، ولا بد لنا من أن نعكس مصالح كافة الدول ، كما أنه ينبغي على جميع الدول أن تساهم في وضع هذه الاتفاقية التي تسهم بدورها في وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسوف تتمكن من تحقيق التوفيق في الآراء فقط ، اذا تمكننا من وضع الاسس التي تحظى بموافقة الجميع عليها .

ومن بين المشكلات الأساسية في هذا المجال حرية وصول الصيادين الى مورد معيشتهم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الاخرى . وهذه مسألة تهم مجتمعات بشرية عدة ، هي التي تعيش على صيد الاسماك . ولا بد لنا من أن نأخذ ذلك في الاعتبار . وفيما يتعلق بالموارد الحية والامور الاخرى ، فنحن في حاجة الى نظام يستند الى التعاون باعتباره السبيل الوحيد للتعبير عن ترابطنا . وتقوم اسبانيا حاليا باعادة النظر في سياستها التعاونية ، من أجل توجيهها بشكل فعال لخدمة تلك الدول والمناطق التي تربطنا بها روابط جغرافية أو ثقافية خاصة .

وهناك حدود لامكاناتنا ، ولكننا نعي مسؤولياتنا ونحن على استعداد للتعاون مع هذه الدول التي تعبر عن رغبتها في انشاء وتدعيم علاقات التضامن والتكافل والمصلحة المشتركة . ان مسألة السعي نحو السلام التي ترتبط بحقوق الانسان والتنمية والتعاون تعتمد أيضا على تنظيم الامن الدولي ، ونزع السلاح .

ونحن نعيش في عالم غير آمن ، والذي أخذ يمي بصعوبة . أو لا يرغب في أن يعي متطلبات الامن ، وبالتالي فهو عالم متنازع . كما أن السباق الكمي والنوعي على التسلح له آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على مختلف المجالات كالتعليم والصحة العامة والتغذية والبيئة والموارد البشرية .

ولهذا السبب ، فان سباق التسلح ينطوى على أخطار كثيرة لأن ملايين البشر لم تعد قادرة على تفهم السبب الذي يؤدي الى هذا الوضع الغريب ، وهذه النفقات الهائلة لسباق التسلح . وفي هذا المنعطف التاريخي حيث تجد فيه الدولة أنها أصغر من مواجهة التحديات الكبرى لمصرنا ، وهي مشاكل ذات أبعاد وأسباب عالمية ، فان منظماتنا تكون حتى الآن لم توف بحاجات الأمن . اننا نهتم برد الفعل أكثر من اهتمامنا بالتنبؤ بالأزمة ، ونهتم بآثار الأزمة بدلا من تجنبها . وهذا هو السبب الذي من أجله نرى أن صراعاتنا تزداد ، في كثير من الاحيان ، مستعصية على الحل ، لأننا لم نكيف منظماتنا الى عالم يختلف عن عالم ١٩٤٥ ، ويختلف أيضا عن عالم الحرب الباردة ، ولم نستكشف بعد جميع الامكانات التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بأجهزة التسوية السلمية للمواقف التي ينتظر أن تتدهور الى صراعات ، أو التسوية السلمية للخلافات أو الأمن الجماعي .

ان تنظيم الأمن الدولي أمر مرتبط تمام الارتباط بالرقابة على التسلح ونزع السلاح . وفي حزيران / يونيه الماضي ، وخلال المناقشة العامة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، فقد ذكرت بأن حكومة اسبانيا تدخل مسألة نزع السلاح في الاهداف الاساسية لسياستها الخارجية .

وفي الوثيقة الختامية ، التي اعتمدت مؤخرا ، نجد مصدرا لتعاون أوثق فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي . ومن الحقائق المؤكدة أن النتائج التي توصلت اليها الجمعية العامة ، كان يمكن التوصل اليها من خلال اتفاق عام في الرأي . وهذا يعني أنه ، فيما يتعلق بقضية بالغة الأهمية كقضية السلم ، اننا قد دخلنا مرحلة جديدة سيكون في مقدورنا جميعا خلالها أن يستمع اليها .

وأخيرا ، ويعد هذا التحليل السريع لبعض المشاكل العامة والمحددة لعالمنا اليوم ، فإني أود أن أعرب عن موافقتنا القلبية على الملاحظات التي تقدم بها الأمين العام في تقدمته للتقريب السنوي لهذه الدورة ، حيث يشير الى أن عمل الامم المتحدة انما يجرى على جبهتين رئيسيتين : فمن ناحية ، تجرى محاولات من خلال التعاون الدولي ، لمواجهة المشاكل الحقيقية الهائلة لعالم نام يتعرض لتغييرات جوهرية ، ومن ناحية أخرى ، هناك جهد يرمي الى القضاء التدريجي على التوترات والصراعات وان تحل محلها حلول سياسية يتم التوصل اليها من خلال التفاوض والحلول التوفيقية ، بروح من التضامن في نظام عالمي يقوم على الشعور بالجماعية .

ان التعاون والتفاوض من أجل التغيير السلمي من أهم الوظائف لمنظمتنا . وحتى يتأتى أداء هذه الوظائف ، فان الامم المتحدة ليست بحاجة الى أقوال ، وانما هي بحاجة الى كل من الدعم السياسي للدول الاعضاء ، والدعم العملي . وفي عالم غير كامل . فان الامم المتحدة هي أفضل سبيل وأفضل قناة لحل المشاكل الحيوية التي تتوقف عليها رفاهية وسلم المجتمع الدولي .

واليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، وسبب تعقد وخطورة المشاكل التي تحيط بالعالم ، فان الامم المتحدة أصبحت ضرورة . فهي تمثل أمل الملايين من البشر في عالم أكثر عدلا وأكثر حرية وأقل نقضا ، وهكذا ، فان الامم المتحدة هي التي يجب أن تقود خطواتنا في معالجة المواقف التي لا بد وأن نتوصل الي حل لها من خلال اجراء سلمي من أجل التغيير ، من خلال التفاهل والتعاون بين دول متساوية .

ان عملية التغيير هذه هي الوسيلة التي جعلت من الممكن بالنسبة لنا في مملكة اسبانيا - وأود أن أذكر بهذا هنا دون عواطف - استطعنا من خلال قرار حر ومسؤول أن نعيش معا في ظل نظام لتعدد السياسات والحرية لأننا مقتنعون بأنه بالحرية والعدالة واحترام حقوق الانسان يمكن أن نحقق أساس الوفاق والسلم .

السيد ابراهيم ( الاردن ) : السيد الرئيس ، ان الاردن يشاطر العالم كله شعوره بالحزن والأسى على فقدان رجل انسانية عظيم قداسة المغفور له البابا جون بول الاول ، ويعتبر خسارته ليست خسارة للعالم الكاثوليكي وانما خسارة للبشرية جمعاء . ويفتتم هذه الفرصة ليقدم أحر التعازي في هذه الفادحة للعالم أجمع .

السيد الرئيس ، يسعدني ان أضم صوتي الى الخطباء الذين تحدثوا قبلي في الاعراب عن تهاني المخلصة لكم على انتخابكم بالاجماع لمنصب الرئاسة الجليل للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان ما تتحلون به من صفات بارزة كرجل دولة لامع ، وابن مخلص لجمهورية كولومبيا الصديقة وامريكا اللاتينية قد حققت بجدارة اعترافا عالميا .

ان الاردن يعتز بالروابط الوثيقة التي تجمع بين بلدينا ومنطقتينا ، ذلك ان العديدين من شعبنا هم اليوم مواطنون مخلصون وفخرون بمواطنيتهم في كولومبيا ، وسائر ارجاء بلدان امريكا اللاتينية . كذلك ، فاننا نشعر بتطابق في المثل والاهداف في ميادين عريضة ضمن اطار الامم المتحدة ، تؤدي الى تقارب في السياسات والمواقف ، في جهودنا المشتركة لتحقيقها .

انني اتمنى لكم ، السيد الرئيس ، كل توفيق في تسيير هذه الدورة نحو النجاح . كما ابر عن أسمى التقدير لسلفكم في الرئاسة السيد لازار مويوسف ابن يوغوسلافيا الصديقة

البار ، الذي حققت له انجازاته القيمة كرئيس لأربع دورات عقدتها الجمعية العامة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ احتراماً وتقديراً عميقين . ولا اجدني في حاجة الى اعادة تأكيد تأييد الاردن الكامل للدكتور كورت فالدهايم ، السكرتير العام للأمم المتحدة لجهوده الشجاعة والدايمية ، ومبادراته الموصولة في تثبيت المبادئ التي تقوم عليها الامم المتحدة ودعم أهدافها وقراراتها وفي ظروف لا يمكن ان توصف الا بأنها مضمّنة ومعقدة ، وفي كثير من الاحايين مدعاة للقنوط .

ان الاردن ليشعر بالسعادة ان يرحب ترحيباً حاراً بانضمام دولة جزر سليمان الى العائلة الدولية ، دولة مستقلة ذات سيادة . ويعرب الاردن عن تمنياته الى جزر سليمان في احراز كل نجاح في مساهمتها لعمال الامم المتحدة .

ان تقييمنا للوضع العالمي ، كما تكشف خلال السنة الماضية يتطلب منا قدراً كبيراً من الرياء اذا ما حاولنا الاعراب عن أي تفاعل حقيقي ، أو حتى اذا حاولنا التغطية على الشعور العميق بالقلق والتشاؤم اللذين يعمان العالم على امتداده وعلى الاخص المناطق الحساسة فيه . ان هذا التقييم ينطبق على العالم كله ، مثلما ينطبق على مناطق المختلفة . فأى تحليل موضوعي للقضايا العالمية وفي مقدمتها قضايا الحرب والسلام والتقلبات الاقتصادية المحمومة ، والموازن العسكرية واختلالها وسياسة الوفاق كأسهام ايجابي في تعايش عالمي ودي - وليس مجرد عنصر دفاعي سلبي ، وتواجد النقاط الساخنة والطرق المسدودة في التحاور حول قضايا أساسية ما زالت تفتقر الى حلول - هذه جميعها وغيرها كثير ، لا تدع مجالاً للشك باننا نعيش في خضم عالم يسوده الاضطراب والانقسام ويتسم بعدم القدرة أو الرغبة في السعي لتحقيق حلول حقيقية وعملية لها . ان العالم أبعد ما يكون عن تحقيق ما يصبوا اليه من نعيم مقيم . وعلى العكس من ذلك ، فانه بيد ومسترسلا في تعقيد مشاكله المستعصية المتوارثة وينحدر في عجز واستسلام دون اهداف ايجابية مبلورة ، وبفض النظر عن جميع الخطب البليغة والشعارات التي تطرح ، والتي توحي عكس ذلك .

ان قراءة للموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة تؤكد بوضوح اتساع وعمق القضايا التي تعمل منظمتنا العالمية جاهدة لمعالجتها وايجاد الحلول المناسبة لها . انها تمثل حلماً المثاليين في منظمة عالمية من الدول الاعضاء ، تعمل على تطوير نفسها الى مجتمع عالمي بكل ما ينطوي عليه مثل هذا التحول من حقوق والتزامات وانظمة تشمل مختلف نواحي الحياه .



ان الهدف نبيل ، وكذلك الجهود الدائبة التي تبذلها الدول الاعضاء الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة ممثلة في المؤتمرات العديدة التي تعقدتها ، وأكثر من ذلك ، الاعدادات المكثفة التي تبذلها الهيئات التنفيذية والوكالات المتخصصة والخبراء الذين تبعث بهم الدول الاعضاء لتوفير أسباب نجاح تلك الجهود . بيد ان تلك الجهود لم تسفر حتى الان عن تحقيق نجاحات جوهرية ، ويتطلب الامر بذل جهود ووقت أكبر لتحقيق الاهداف والاماني التي تنشدها منظماتنا العالمية .

هنالك قضايا محددة ذات أهمية قصوى تبرز في طبيعتها قضية نزع السلاح تدريجياً وبخطوات متوازية من شأنها أن تؤدي في النهاية الى نزع السلاح نزعا شاملا وتاما ، تحت اشراف دولي فعال ، لأن فقدان التقدم في هذا الميدان سوف يبقي العالم في حالة من الخطر الذي يعجز عن الوصف .

لقد كان الوعي بهذه الحقيقة التي لا مفر منها ، وكذلك الفشل الذي انتهى اليه عقد نزع السلاح الذي أعلنته الامم المتحدة عام ١٩٦٩ هما الحافزان لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث قضية نزع السلاح ، وعلى أعلى المستويات في الفترة مابين ٢٣ آيار/ مايو والأول من تموز/ يوليه لهذا العام . وعلى الرغم من التباين الذي ظهر في وسائل معالجة هذه القضية فقد ظهر جليا ان هنالك اجماعا في الرأي ، وان هذا الاجماع قد وضع في وثيقة تشتمل على اعلان وبرنامج عمل وتوصيات فيما يتعلق بالأداة التي يعهد اليها مهمة اجراء مفاوضات نزع السلاح .

لقد تمخضت الدورة الخاصة عن معالم رئيسية يجب ان ننظر اليها بارتياح عميق ، ألا وهي :  
أولا : ادراك قاطع بأن الاستمرار في سباق التسلح في العصر النووي لا يساهم في الأمن بل ينطوي على أخطار أفدح كثيرا لمستقبل البشرية .

ثانيا : الاعتراف بعدم احرار أى تقدم حقيقي في المساعي المبذولة للتوصل الى معاهدة حول نزع السلاح نزعا شاملا وتاما .

ثالثا : ان الامن والسلام ونزع السلاح التدريجي يرتبطون ارتباطا لا انفصام فيه مع الجهود التي تبذل لدفع عجلة انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

رابعا : ان الاداة المناسبة التي ستتولى للعمل من أجل نزع السلاح يجب أن تضمن دورا اساسيا للامم المتحدة .

وأخيرا واكثرها أهمية هي وجود " الارادة السياسية " لدى الدول الاعضاء ، وخاصة الدول الكبرى ، لفتح صفحة جديدة يؤمن الجميع بأنها ستكون في صالح البشرية جمعا .

لم تتحقق في الدورة الاستثنائية أية معجزات ، ولم يكن يتوقع منها أصلا ان تحقق ذلك . بيد أن اضاءة شعلة من النور أجدى بكثير من الانحاء باللائمة على الظلام . وقد يتبين فسي المستقبل ان الدورة الخاصة لنزع السلاح قد تمثل تلك الشعلة من النور .

ان التطورات الخلاقة التي جاءت في وقتها المناسب والتي تمخضت عنها الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة ، خاصا باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يقوم على أسس اكثر عدالة وانصافا في العلاقات الدولية ، مازالت تنتظر مرحلة الانطلاق أو بعبارة أخرى نقل الموارد عملا لا قولا بما في ذلك نقل التكنولوجيا . وبهذه المناسبة نجد لزاما علينا أن نعرب عن تقديرنا للجهود الجدية التي بذلتها الدول النامية خلال المؤتمر الذى عقد في الأرجنتين في أواخر شهر آب / أغسطس المنصرم وحتى منتصف شهر ايلول / سبتمبر . لقد بذلت تلك الجهود بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية وكان الهدف منها هو المشاركة ونشر منجزات التكنولوجيا بين الدول النامية .

ولكن الأردن كعضو في مجموعة ال٧٧ والتي تمثل العالم النامي ، يشاطر المجموعة خيبة أملها المريرة ، نتيجة الخطوات البطيئة التي تميز بها الحوار في اللجنة الجامعة التي انشأتها الامم المتحدة ، بغية احداث تغييرات جوهرية ذات قيمة بين القلة القليلة من الدول الفنية والمتخمة من ناحية ، وبين ثلثي المجموعة البشرية التي تعاني من الفقر المدقع والحرمان من ناحية أخرى . لقد كنا نؤمل بأن اللجنة ، التي حلت محل اطار الحوار الصغير الذى كان قائما خارج نطاق الامم المتحدة و متمثلا في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى ، سوف تعكس الاتفاق العام الذى يلح على وجوب احداث تغييرات جوهرية ، في النظام الاقتصادى العالمى ، تكون متمشية مع أهداف النظام الاقتصادى الجديد الذى نعلق عليه أشد الآمال . وان من المؤسف حقا أن هذا لم يتحقق على الرغم من جميع الجهود المضنية التي بذلت خلال العام المنصرم .

لقد أصبح تكرارا عديم الجدوى اعادة التأكيد بأن أى نظام اقتصادى عالمى سليم يجب ان يركز على دعائم وأبعاد عالمية تتحول فيها ثلثا البشرية المحرومين الى قطاعات ديناميكية من المنتجين والمستهلكين للبضائع والخدمات . فالفوائد التي سوف تتأتى دون ريب الى الدول المتقدمة والدول النامية سواء بسواء ، نتيجة احداث تحولات جوهرية في النظام الاقتصادى العالمى لا يمكن ان تخفى على أحد سوى قصيرى النظر أو الذين لم يفت على بمآثرهم الأنانية العمياء .

ان وفد بلادى ليعرب عن أمله الشديد بأن نتمكن في خلال هذه الدورة من التغلب على المصاعب التي واجهت اللجنة والتي اوصلتها الى طريق مسدود واعجزت حوار اللجنة ، بحيث تتمكن بعد ذلك من اتمام المهام التي أنيطت بها .

ان مؤتمر قانون البحار الذي تنطوى اعماله على تحديات ومهام كبرى يواجه حـتى الآن خلافات عميقة حول كثير من الأمور الحيوية . تبين ذلك في دورات المؤتمرات التي انعقدت في كل من نيويورك وجنيف . ان نجاح مؤتمر البحار في النهاية يتطلب الصبر والثابرة في آن معا . وفي غضون ذلك ، والى أن يصبح في الامكان التوصل الى اتفاق ، فان أمل البشرية الوطيد هو أن تمتنع الدول الاعضاء عن سلوك منهج من يتكالب على الاستئثار بالفنائم . فبجانب ان تكون البحار عنصراً توحيداً لا عنصراً نزاعاً . ولقد كانت دائماً مجالاً مهماً للتعاون بين الأمم . فلنعمل على عدم جعلها ميداناً جديداً للصراع .

لقد أعرب وفد بلادى في الدورة الثانية و الثلاثين في العام الماضي عن أمله الوطيد بأن نرحب في هذه الدورة بانضمام دولة ناميبيا مستقلة ذات سيادة وكذلك بدولة زيمبابوي المستقلة ذات السيادة . لقد أفضل آمال وتوقعات الجمعية العامة نظام جنوب افريقيا العنصرى الذي مازال يحتل دون أى سند شرعي ، جنوب غربى افريقيا بالإضافة الى سياسته البغيضة القائمة على التمييز العنصرى ، وصنوه في الاغتصاب المقيت والمتعنت نظام سميث الذي يمثل الأقلية العنصرية في جنوب روديسيا .

ومع تقديرنا للجهود البالغة التي بذلتها الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن والتي أسفرت عن التوصل الى اتفاق لواندا في ١٢ تموز/يوليه لعام ١٩٧٨ بين منظمة سوابو والدول الغربية الخمس ، فلقد اصبح جلياً ان نظام جنوب افريقيا العنصرى يحاول التحايل واجهاض الاتفاقية المذكورة .

ان الأردن يؤيد دون تحفظ القرارات التي أقرها رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الافريقية مثلما يؤيد القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية خلال انعقاده في الخرطوم .

أما بالنسبة لقضية قبرص الصديقة ، فان الأردن ليعرب عن أمله الوطيد بأن تتمكن الطائفتان القبرصيتان ومواطنوها من التوصل سريعاً الى قاعدة مشتركة تكون مقبولة لدى الفريقين كليهما ، ضمن اطار استقلال قبرص ووحدة أراضي الجزيرة وعلى اساس اعتراف متبادل بالحقوق الأساسية للطائفتين .

لقد عانى لبنان الشقيق ، خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، كارثة مأساوية بلغت الذروة فسي المعاناة . ان للبنان حكومة شرعية واحدة دون سواها ، برئاسة فخامة الرئيس الياض سرقيس . ان جميع الجهود التي يبذلها الرئيس اللبناني ، وتدعمها الغالبية العظمى من المواطنين المحبين للسلام ، تتعرض الى احياط وتدخل اسرائيلي ، بمختلف الأساليب المستترة ، الأمر الذي يحول دون تضييد الجراح العميقة ، التي ألمت بلبنان الشقيق وأهله .

وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) ، القاطعة والصريحة والتي أعيد تأكيدها مؤخرا ، فان اسرائيل مازالت - وعلى مرأى من قوات حفظ السلام الدولية - تعرقل جهود السلطة اللبنانية الشرعية وقواتها المسلحة ، في استعادة سيادتها على جميع تراب الوطن اللبناني ، بحيث يعود لبنان - كما عهدناه دائما - وطن المحبة والأخوة والازدهار .

ولكننا في الوقت ذاته ، نرى من واجبنا ، أن نناشد ونهيب بجميع المسؤولين والمواطنين الى الالتفاف وراء حكومتهم الشرعية ، وتقديم الدعم الكامل لها ، حتى تتمكن من اداء مسؤوليتها التاريخية في التغلب على كافة الخلافات الداخلية ، واعادة الأمن والاستقرار والازدهار الى ربوع لبنان . اننا جميعا ، نطالب بوضع حد لمأساة لبنان ، التي طال أمدها ، ولم يعد من الممكن السكوت على استمرارها .

ان موقف الأردن من القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط ، هو موقف ينطلق من مبادئ وحقوق أساسية ، لا يمكن التفريط فيهما . وقد كان الأردن ، منذ عام ١٩٦٧ ، يعمل من أجل تحقيق تسوية واقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، وقد ساهم ، وفي أصعب الظروف في عام ١٩٦٧ في استصدار القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) واستمر في العمل من أجل تنفيذه في المحافل الدولية ، وفي المحيط العربي ، رغبة منه في تجنب المنطقة ويلات الحرب المتكررة ، وتمكين شعبنا من العيش بسلام ، في ظل تسوية سلمية ، أساسها التزامات متبادلة ، تنسحب اسرائيل بموجبها من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ويمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية كاملة ، مقابل انتهاء حالة الحرب ، واقامة سلام ، ووضع ضمانات للأمن المتبادل ، تدعمها الأسرة الدولية ، التي نادت بذلك دائما . ولكن اسرائيل ، ومن خلال مسلكها ، طوال أحد عشر عاما ، أو يزيد ، ومن خلال تصريحات زعمائها المتكررة ، رفضت مبدأ الانسحاب ، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني ،

واتبعت سياسة نشطة في زرع المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة ، وازالة الصبغة العربية من الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة في القدس الشريف ، قلب القضية الفلسطينية ، ومهوى أفتئدة المؤمنين ، ورمز الحق العربي ، والايمان بالسلام والخير والمحبة .

ان سلك الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة يتجاوز مفهوم الاحتلال كما نص عليه القانون الدولي ، ذلك أن الاحتلال الاسرائيلي ، خلافا لأى احتلال عسكري آخر ، هو أفندح وأشرد خطورة نتيجة ، ما صاحبه من استيطان متعمد ومتواصل ، فيما تبقى من أرض فلسطين ، بعد عام

١٩٤٨ .

وقد أعلنت الحكومة الأردنية ، في مناسبات متكررة بأنها تؤيد السلام العادل والتسوية الشاملة ، التي تستند الى وضوح في الهدف والجوهر ، وتتضمن دلائل قاطعة على أن اسرائيل قد غيرت موقفها الفعلي من الانسحاب ، ومن قضية الشعب الفلسطيني ، ومن متطلبات السلام العادل . فنحن نريد السلام الشريف ، الذي نستطيع أن نعيش معه ، وتعيش معه الأجيال القادمة .

اننا نؤيد أية صيغة معقولة للعمل العربي والدولي المشترك ، تتفق عليها كافة الأطراف المعنية ، في المراحل الحاسمة القادمة . بما في ذلك مؤتمر جنيف وهذا القول نقوله للمجتمع الدولي ، الذي وضع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وأعطاه تفسيره الصحيح ، وهو التفسير الذي يستند لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بقوة الاحتلال . وهذا المجتمع الدولي ، مطالب بفرض ارادته ، ومنع العدوان ، ومنع التطاول على القانون الدولي والمبادئ الدولية . وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

ان الأردن أكد من جديد ، وبعد اعلان نتائج مؤتمر كامب دافيد ، أنه مع السلام العادل ، ويؤيد كافة جهود السلام ، الرامية لتحقيق التسوية الشاملة .

وأعرب الأردن عن تقديره الكبير للرئيس كارتر ، لشجاعته ، ولجهوده الموصولة ، ومثابرته من أجل السلام . وقد درست حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، بصورة جدية ، وفكر مفتوح ، الوثائق التي صدرت عن مؤتمر كامب دافيد ، الذي لم تكن طرفا فيه ، وغير ملزمة بما صدر عنه ، وانها تؤكد من جديد ، المبادئ التي ستحكم موقف الأردن في تقييم نتائج مؤتمر كامب دافيد ، وفي اتخاذ الخطوات والمواقف ، التي تترتب على ذلك وهي :

أولا : ان الأردن يؤمن بالحل الشامل ، الذي يعالج مختلف جوانب القضية الفلسطينية ، والنزاع العربي الاسرائيلي المنبثق عنها ، ويتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، على الأرض الفلسطينية ، والحقوق العربية بشكل متكامل ، وعلى كل الجبهات ، ومشاركة جميع الأطراف المعنية .

ثانيا : أن أية تسوية نهائية قادمة ، يجب أن تركز على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، وعودة السيادة العربية على القدس العربية ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بحرية تامة ، وتحقيق الأمن والسلام لجميع الأطراف .

لقد استقبل المسؤولون الأردنيون ، السيد سايروس فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، في الآونة الأخيرة ، حيث جرت مباحثات صريحة ومفيدة . وأوضح السيد فانس الوثائق الصادرة عن مؤتمر كامب دافيد ، وتفسير الولايات المتحدة لها . وقدم الجانب الأردني استفسارات حول عدد من النقاط الجوهرية ، تتعلق بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة ، ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، والسيادة على القدس العربية ، ومبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين ، ومصير المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، ومسائل أخرى تؤدي الى التسوية السلمية .

ان الأردن لن يفلق أي باب قد يؤدي الى انتهاء الاحتلال ، بل سيدق كل الأبواب ، لتخليص شعبنا من قيوده وأسرته ، مؤكداً اننا لن نضحي بمبادئنا وحقوقنا القومية ، وأن الأردن ، وهو يعتبر الشعب الفلسطيني ، الطرف الرئيسي في القضية ، فانه لن يتقاعس عن تحمل مسؤولياته القومية والدولية تجاه السلام .

أننا مع السلام العادل ، وسوف نستمر في الحوار مع حكومة الولايات المتحدة ، لايجاد قاعدة مشتركة للتعاون في الجهود السلمية ، تضمن بلوغ التسوية العادلة الشاملة ، حسب المبادئ التي أشرنا اليها ، واجراء اتصالات متوازنة واسعة وشاملة ، على الصعيدين العربي والدولي ، لبلوغ ذلك الهدف .

أننا ونحن نرى أن المنطقة تقبل على مرحلة جديدة ، بالغة الدقة ، في عملية صنع السلام ، فان أملنا وطيد ، وايماننا قوى ، بأن موقف الأردن الثابت والواضح ، سوف يلقي استجابة ايجابية من الأسرة الدولية ، تضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني ، التي طال أمدها ، وتحقق الأمن والاستقرار لشعوب الشرق الاوسط . والسلام في العالم أجمع .

السيد شيفيل ( جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

باسم وفدنا اسمحوا لي أن أهنيئكم - سيادة الرئيس - لانتخابك لهذا المنصب السامي منصب رئيس الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن أتمنى لك النجاح في مهامكم المسئولة .

ان وفد جمهورية اوكرانيا السوفياتية يود أن يرحب بوفد دولة جزر سليمان بعد قبولها عضوا بالأمم المتحدة ، ونتمنى لشعب هذه الدولة مخلصين الرخاء والنجاح .

إن الموقف الفعلي في العالم وتقييمه من جانب كثير من الوفود خلال هذه الدورة ، أتاح الفرصة لنتيجة مؤداها أنه رغم ما يقوم به معارضو السلم والتعاون فيما بين الدول ، فان النضال من أجل انفراج دائم وسلم ونزع سلاح ، كانت له حيوية هائلة ، وهو يتمتع بتأييد واسع النطاق من جانب الشعوب . ان مثل اوروا ، حيث الموقف يتطور في ظل الأثر الطيب للبيان الختامي لهلسنكي ، يوضح كيف أن الانفراج قد أصبح شيئاً محددًا تمامًا ولموسا ، ولقد بدا يظهر بشكل واضح في علاقة الاتحاد السوفياتي بفرنسا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، السويد ، النمسا ، فنلندا ، ودول أخرى ، في تطور شامل لعلاقات البلدان الاشتراكية مع بلدان أوروبا الغربية .

ونحن ان توحدنا - تماما - الصداقة والهدف الواحد والعمل المشترك مع البلدان فسي المجموعة الاشتراكية ، فان هذه البلدان تعمل كلما في وسعها من أجل مزيد من تعميق وتوسيع



نطاق الانفراج ، والحد من سباق التسلح ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين . ان هذه الشعوب قد ازدادت اقتناعا بأن السلم والاشتراكية لا ينقسمان .

في هذا الوقت ، ومع ذلك ، نود أن نستري النظر الى ما يعقد الموقف الدولي ، فالحقائق تكشف أن الوقت الراهن يشهد تنشيطا للقوى الامبريالية والرجعية ، التي تحاول اعاقا التطور الديناميكي للانفراج ، وتوسيع نطاقه الى العالم بأثره . ان التطورات الأخيرة لتوضح أن العالم يتعرض لتغييرات تعوق التطور في المستقبل للاتجاهات الايجابية فما الذي يحدث ؟

ان نشاط معارضي الانفراج ، والامبرياليين ، والرجعيين ، يمكن - في رأينا - أن يفسر ، أولا وقبل كل شيء ، على ضوء حقيقة أن التطورات الايجابية في العلاقات الدولية قد عرضت للخطر مصالح أولئك الذين يعتمدون على سباق التسلح والحفاظ على الروابط الاستعمارية ، وعلى عدم المساواة ، والاستغلال ، وأيضا على المتطلبات التي تنجم عن اشعال " الحرب الباردة " .

ان اعاقا مزيد من تقدم الانفراج ، ومنع ظهور الانفراج السياسي والعسكري ، ووقف التقدم الاجتماعي ، هو الهدف الذي يسعى اليه اعداء الشعب من الامبرياليين والتحريريين الى القادة الصينيين الذين يخدمون مصالح هؤلاء .

ان جبهة حقيقية للشعوب قد واجهت برنامج حلف الأطلسي لتصعيد سباق التسلح في كتلة شمال الأطلسي ، في الوقت الذي كانت فيه الجمعية العامة تعقد دورتها الاستثنائية المكرسة لـ " نزع السلاح " . وفي الولايات المتحدة فقد اعتمدت ميزانية عسكرية ضخمة للسنة المالية ١٩٧٩ . وهناك اعتمادات مالية هائلة خصصت لاستحداث ونتاج أنواع ونظم جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، مثل قنبلة النيوترون و صواريخ كرويس ، ونستمع - مرة أخرى - الى خطاب عدوانية تذكرنا بأيام الحرب الباردة ، ترمي - وفقا لما قالته الصحافة الامريكية - الى أن تظهر وتستعرض العضلات العسكرية لأمريكا . ولتفطية الاتجاهات العسكرية في أمريكا ، فانهم يمثلون الاتحاد السوفياتي على أنه " خطر على السلم " ، ويهاجمون سياسة تضامنه مع الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار بكل اشكاله ومظاهره . وتصل اللامعقولية قمتها بالزعم بأن أنواعا جديدة من الأسلحة والخطب البليغة ضرورية - فقط - " كورقة رابحة في اللعبة " مع الجانب السوفياتي ، أو كتأكيد للقوة والشجاعة من جانب مختلف الزعماء

في الحكومة . وهناك الكثير مما يتعرض للخطر ، فالعالم مليء بالأسلحة ولا يجب على أحد أن يلعب بالنار ، ويخاطر بالسلم من أجل اعتبار أو آخر من الاعتبارات المؤقتة .

ان القوى العدوانية في الغرب ينضم اليها قادة بكيين في المباحاة بالاتجاه ببلادهم نحو الاتجاه العسكري ، والتنبؤ بحتمية نشوب حرب جديدة ومصادمة نووية . وهم يثيرون المشاكك ويعارضون الانفراج ، ويثيرون الصراعات . وفي الوقت نفسه ، فان قادة بكيين يكشفون عن وجوههم الحقيقية ، ومحاولاتهم للقول بأنهم يؤيدون دول عدم الانحياز . وهذا لا يمكن أن يضل أحدا . وفي الدورة الخاصة - مؤخرًا - للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فان ممثلي بكيين تحدثوا ضد آمال دول عدم الانحياز في تعزيز الانفراج ، ووقف سباق التسلح ، لكي يجدوا أنفسهم مجليلين بالعار . والان فانهم يعارضون أن تعطي الدول غير النووية ضمانات خاصة من جانب البلدان الحائزة على الأسلحة النووية . ونحن على ثقة من أن هذا الخط لن يجد تأييدا في هذه الدورة أو في أية دورة أخرى .

اننا ان نرفض المنافسة الخطيرة في سباق التسلح ، فان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية قد عرضت برنامجا واسع النطاق للتدابير الرامية الى وقف سباق التسلح . هذا البرنامج يغطي الأسلحة النووية والتقليدية أيضا .

ان وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، هما المشكلتان الرئيسيتان التي تواجه العلاقات الدولية المعاصرة ، وهي أساسية لأنه اذا ما جازلي أن أستعير ما قاله ليونيد برجنيف في جملة معسرة: " ان تربة التعاون السلمي قد عكر من صفوها سباق التسلح المستمر بشكل واضح . "

وفي السنوات الأخيرة ، فان خطوات هامة في اتجاه وقف سباق التسلح قد أخذت ، وفي هذه الأيام تم احراز شيء من التقدم في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول الحظر العام والكامل لجميع تجارب التفجيرات النووية في جميع المجالات . ان المفاوضات الأمريكية السوفياتية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ستتم من أجل تنسيق المواقف ، ومع ذلك لم يتم التوصل الى اتفاق حتى الآن بشأن هذه المسائل ، ونحن نطالب بضرورة التعجيل بالعمل في هذا المجال .

وهناك فهم واضح في العالم لحقيقة أن وقف سباق التسلح النووي ومنع الزيادة بصفة خاصة في عدد الدول النووية انما يعني مواجهة نزع السلاح النووي مواجهة حقيقية . ومن الجوانب التي يمكن أن تسهم اسهاما كبيرا في هذا الشأن ، ابرام اتفاقية تمكن البلدان غير الحائزة على أسلحة نووية من أن تعزز أمنها .

ان الاتحاد السوفياتي قد قدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مسألة هامة يجب أن تحظى بالأولوية ، وهي اقتراح ابرام اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات الأمن للبلدان غير الحائزة على الأسلحة النووية .

ان هذا الاقتراح قد جرى الحديث عنه بالتفصيل هنا منذ بضعة أيام على لسان السيد غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي . ووفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد هذا الاقتراح تمام التأييد ، وكذلك الشأن بالنسبة الى مشروع الاتفاقية المقدم من جانب الاتحاد السوفياتي .

ان هذا الاقتراح يأخذ في الاعتبار رغبات البلدان غير الحائزة على الأسلحة النووية ، فيما يتعلق بضمانات أمنها . وهو موضوع سبق أن جرى الحديث عنه كثيرا في الأمم المتحدة ، ومن ثم فان هذا الاقتراح يأخذ في الاعتبار أيضا النداءات المختلفة من جانب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي مؤخرا انه لن يستخدم الأسلحة النووية مطلقا ضد الدول التي تمتنع عن انتاج أو حيازة الأسلحة النووية والتي لا يوجد على أرضها شيء من هذه الأسلحة النووية . وفي الوقت نفسه ، فان الاتحاد السوفياتي قد حث الدول النووية الأخرى على أن تحذو حذوه وأن تلتزم بالتزامات مماثلة .

ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، من المعروف أنهما قد أعلنتا أيضا بيانات في هذا الصدد ، ولكن تحفظاتهما قد قللت من أهمية هذه البيانات . ان أكثر الحلول فاعلية لهذه المشكلة يكمن في التزام عالمي بشأن هذا الموضوع ، يجسد في شكل اتفاقية متعددة الأطراف . وهذا هو الغرض من وراء مشروع الاتفاقية الدولية الذي قدمه الاتحاد السوفياتي . ان هذه الاتفاقية سوف تعزز دون شك القواعد التي تحكم منع انتشار الأسلحة النووية . وليس سرا ان الكثيرين يشعرون بالقلق ازاء احتمال أن تصل الأسلحة النووية الى أي دول مثل اسرائيل وجنوب افريقيا ، وهما الدولتان اللتان تنتهجان بشكل متعن سياسات تقوم على العدوان والتمييز العنصري . ان امتلاك مثل هاتين الدولتين للأسلحة النووية سوف يكون أمرا خطيرا على السلم وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط .

ان مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة عدم وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي ، والمقصود هنا هو ان تلك الدول يجب أن تتعهد بمنع دخول هذه الاسلحة الى أراضيها ، كما أن الدول النووية ، من جانبها ، يجب أن تلتزم بالألا تضع أسلحة نووية في دول ليست فيها في الوقت الراهن أسلحة نووية . ان أي تعهد بهذا المعنى من جانب الدول النووية وغير النووية سوف يساعد على منع تصاعد الموقف الاستراتيجي وقلقلته ، وسوف يكون بمثابة خطوة في اتجاه سحب هذه الاسلحة سحبا كاملا من الأراضي الأخرى . ونحن نؤيد فكرة اتخاذ مثل هذه الالتزامات من جانب الدول المعنية .

ان الاتحاد السوفياتي قد اقترح في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وقف تصنيع الأسلحة النووية والخفض التدريجي للمخزون منها ، بغية القضاء عليها قضا كاملا ، في مرحلة تالية . ان الوثيقة الختامية للدورة المذكورة قد أشارت الى أن المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع يجب أن تبدأ كأمر ذي أولوية كبرى .

ان وفدنا أيضا يؤيد فكرة الهدء في مثل هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن .

ونحن ندرك أن الكثير من المشاكل المهمة سوف يتعين التفاوض بشأنها خلال هذه المحادثات ، ومنها الطريقة التي يمكن بها وقف تصنيع الأسلحة النووية ، وكيفية خفض التدريجي للمخزونات المتراكمة منها ، وما هي المراحل اللازمة لتنفيذ هذه العملية ، والى أي مدى سوف تشارك بعض الدول النووية في كل مرحلة من تلك المراحل آخذة في الاعتبار ، الفروق في امكانياتها النووية ،

وكيف تحافظ تماما على التوازن الحالي للقوى النووية بينما تواصل خفض معدلاتها ومستوياتها منها .  
ان حقيقة أن هذه المشاكل قد أثيرت في الوثيقة التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى الدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح لكي تبحثها ، تعد شاهدا على  
جدية دور اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية في المحادثات المقبلة ، وتوضح أن الأراء المختلفة  
في هذه المسألة ، وخاصة ما أعلن عنه في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد أخذت نسي  
الاعتبار .

وهكذا ، فان الغرض واضح ، كما أن الطرق الى تحقيقه محددة تماما . ونحن نطالب  
الوفود المشتركة في الدورة الحالية بأن تبذل كل ما في وسعها من أجل بدء هذه المحادثات على  
الفور .

ان وفدنا يهبط بدء العمل التحضيرى الملموس للمؤتمر العالمى لنزع السلاح . ان محفلا  
دوليا له من النفوذ ما لهذا المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، يستطيع أن يتخذ قرارات عظيمة تكون  
ملزمة لجميع الدول .

اننا سوف نكرر مرارا وتكرارا ان تطور وتحقيق اجراءات نزع السلاح النووى ، من الطبيعى ، بل  
ومن الواجب أن يرتبطا ارتباطا وثيقا بتعزيز الضمانات القانونية الدولية لأمن الدول ، مثل المعاهدة  
العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وفي هذا الشأن ، نلاحظ بارتياح أن  
اللجنة الخاصة المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي تبحث مشروع هذه المعاهدة قد بدأت عملها بالفعل ،  
وفي رأينا أن هذا المشروع جدير بالتأييد عالميا .

ان وفدنا يعتبر انه من الالهية بمكان ، اقتراح جمهورية بولندا الشعبية ، الرامي الى أن  
تعتمد الجمعية العامة اعلانا بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلم ، وان وفد جمهورية أوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية ليحبذ اقرار مثل هذا الاعلان .

ان جدول أعمال هذه الدورة ، كالمعتاد ، يتضمن كثيرا من البنود المتعلقة بالقضاء الكامل  
على النظام الاستعمارى . ان اقامة مثل هذه العلاقات في العالم يجعل من المستحيل بالنسبة الى  
البلدان الامبريالية أن تستغل البلدان الحديثة الاستقلال ان افريقيا ، في الوقت الأخير ، قد  
أصبحت موضع اهتمام السياسات العالمية . ان نهاية السيطرة الاستعمارية والعنصرية في جنوب هذه

القارة قد أصبحت قريبة ، وتلعب الأمم المتحدة دورا مناسباً في هذا الصدد ، وبصفة خاصة ، لجنتها المعنية بمناهضة النصل العنصرى والتي تشترك جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في عضويتها .

لقد انقضى أكثر من عامين منذ بدأ الاستعمار هجومه على قوى التحرر الوطني والاجتماعي في افريقيا . وهذا الهجوم يجرى تحت شعار زائف هو شعار " اعادة الاستقرار " الذى تحتاج اليه شعوب هذه القارة كما يزعمون . ومن وجهة نظر الامبرياليين فان " الاستقرار " يعني أولا وقبل كل شيء ، امكانية استغلال افريقيا دون عائق ، والاطمئنان على سلامة وأمن المواقف الاقتصادية للاستعمار والاحتكارات في البلدان الافريقية لقرون أخرى . وبالمثل ، فان كل ما يمثل تهديدا للحفاظ على تعزيز المواقف الاستعمارية للغرب ، يسمونه " اضطرابا في استقرار افريقيا " ، أو انتهاكا " لمدونة الانفراج " وهم يفسرون ذلك تفسيرا غريبا جدا .

وفي الوقت نفسه فان الضرب مشغول بوضع خطط لتسوية في زيمبابوي تحافظ على نفس النظام العنصرى بشكل جديد . فضلا عن ذلك فان الامبرياليين يحبطون تنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الخاصة بنا بيبيا . ونحن على ثقة من ان شعوب افريقيا لن تسمح بان يقرر مصيرها أولئك الذين كانوا منذ ٢٠ أو ١٥ سنة يمارسون سيطرة استعمارية كاملة على هذه القارة .

ان السياسة التي تنتهجها البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بأفريقيا واضحة متناسقة ؛ وكالعادة فان هذه الدول تقف الى جانب القوى التي تدافع عن قضية الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطية . وفي الوقت ذاته فأنها لا تسعى الى الحصول على مزايا لأنفسها ، ولا تطالب بتنازلات ولا تسعى من أجل سيطرة سياسية أو أية قواعد عسكرية ؛ ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية بصفة خاصة تشارك بفاعلية في تطوير علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول الفتية الحديثة الاستقلال بغية تعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي ، والمساعدة على مكافحة مظاهر الاستعمار والفصل العنصرى والعنصرية . ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية سوف يستلمهم هذا الموقف المبدئي أيضا في مناقشة مختلف البنود في جدول أعمال هذه الدورة .

ان تسوية الصراع في الشرق الاوسط يحتل مكانا هاما في أنشطة الامم المتحدة . ان ازمة الشرق الاوسط مستمرة بغير تخفيف وهي تهدد بأن تتدلج وتتحول الى حرب كبرى . ان صفقات منفصلة تجرى حاليا ، وهذه لا يمكن أن تحل عقدة الخلافات في الشرق الأوسط . ان هذه الصفقات المنفصلة التي تجرى وراء الكواليس تهدف الى اشاعة الانقسام بين العرب وتحريك بعضهم ضد البعض ، وان تفرض على الدول العربية شروطا مجزية لاسرائيل وتكريس الظروف التي تجني بمقتضاها اسرائيل نتائج وثمار احتلالها بغير عائق . ان هذه الصفقات تترك جانبا منظمة التحرير الفلسطينية ولا تشركها في حل الازمة مع أنها الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني وهي على رأس النضال العادل لهذا الشعب من أجل الحرية والاستقلال الوطني .

ان هذا الصراع لا يمكن ان يحسم الا على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلت في سنة ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي في فلسطين بما في ذلك انشاء دولته المستقلة ، وعلى أساس الضمانات الدولية لكل الدول في هذه المنطقة .

وتقع قبرص في منطقة ليست بعيدة عن الشرق الاوسط ، ولا يزال الموقف في الجزيرة متوترا وان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، كما كانت في الماضي ، تدعو الى حل مشكلة قبرص على أساس الاستقلال والسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص ، وكذلك تدعو الى عقد مؤتمر دولي حول قبرص تحت اشراف الامم المتحدة .

ومؤخرا ، فان مزيدا من الفهم قد بدأ ينمو في آسيا ، لحقيقة ان السلم والا من يجب تعزيزهما في هذه القارة أيضا في ظل ظروف الاعمال المشتركة لكل الدول الاسيوية . ولتحقيق ذلك فانه من الضروري ، أولا وقبل كل شيء ، وضع حد لضغوط الهيمنة على فييت نام الاشتراكية وانتهاك سيادتها ، ونحن نعلن من فوق هذه المنصة عن تضامننا الشعب الاوكراني الكامل والشعب السوفياتي بأسره مع شعب فييت نام البطل .

لقد آن الاوان لتنفيذ قرار الدورة للجمعية العامة حول مسألة كوريا الذي يرمي الى اعادة التوحيد السلمي لكوريا بغير تدخل أجنبي وانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . ومن بين مناورات الامبريالية التي ترمي الى منع اتخاذ قرارات محددة ولموسة حول القضايا المعاصرة الملتهبة ، هناك الحملة الزائفة التي يدافعون بها عن حقوق الانسان ، ويحاولون التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى بما في ذلك شعب اوكرانيا لتشويه الطبيعة الحقيقية للديمقراطية الاشتراكية ؛ ان اصداء هذه الحملة تسمع أيضا في الامم المتحدة حيث قدمت الدول الغربية الاقتراح الشهير بانشاء منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان ؛ وفي الماضي القريب فان هذه الحملة طورت الاسلوب الغريب للدفاع عن الافراد الذين توظفهم وكالات المخابرات الاجنبية ويقومون بأعمال تخريبية ضد النظام الاشتراكي ؛ ولكن ليست هناك دولة في العالم لا تعاقب على الجريمة ولا تحمي أمنها من عملاء المخابرات الاجنبية . ان الدول الاشتراكية ليست استثناء من هذه القاعدة العامة .

اننا نتعاون مع الدول من أجل دعم وتعزيز حقوق الانسان . ان الدول الرأسمالية تتزايد فيها البطالة ولا يكفل فيها حق العمل والسكن والخدمات الصحية مما ينتهك على نطاق واسع حقوق الملايين من الشعب العامل ؛ ورغم الحقيقة ان هذه البلدان تمارس التمييز ضد الاقليات الوطنية التي تهاجر من البلدان النامية والتي تخضع لاستغلال لا حد له ، وان الآلاف من المسجونين السياسيين يذبلون في السجون فان المندوبين المسؤولين لهذه الدول بلغوا ذروة النفاق ان يتحدثون " دفاعا عن حقوق الانسان " .



وليس لأولئك الذين يحتفظون بالعلاقات الوثيقة مع العنصريين في جنوب افريقيا التي تضمهد ٢٠ مليون افريقي ، أو لأولئك الذين يقدمون الاسلحة الحديثة للمعتدين الاسرائيليين الذين حرموا شعب فلسطين من وطنه ، وأولئك الذين وصلوا ببينوشيه ونظامه الفاشستي الى شيلي ليس لهم حق في الحديث عن حقوق الانسان . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوصفها عضوا في لجنة الفصل العنصري ولجنة تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ستسهم في النضال من أجل ضمان حقوق الانسان التي يوطأ عليها بالاقدام في البلدان التي يسود فيها رأس المال . وبالنسبة لأولئك المتشوقين للتدخل في شؤوننا الداخلية ولنقاد الاشتراكية الديمقراطية فاننا نرد بالكلمات التالية التي قالها شيرينسكي الامين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاوكراني من على منصة مجلس السوفييت الاعلى لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بمناسبة اقرار الدستور الجديد للجمهورية :

" ان ديمقراطيتنا تعكس وتدافع عن مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل في المجتمع الاشتراكي ، وان شعب اوكرانيا وقف دائما مؤيدا لهذه الديمقراطية " .

ان جدول أعمال هذه الدورة يتضمن أيضا مجموعة أخرى من المشاكل الرئيسية ذات الالهمية العالمية التي ينتظر حلها جانب كبير من الانسانية . وهذه هي المشاكل الخاصة بالتغلب على تخلف البلدان النامية واعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل .

والحقيقة ان الطابع الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والذي تطور في ظل علاقات مختلفة تماما في القوى العالمية ، والذي لا يرضي الا المصالح الانانية للاحتكارات الامبريالية ، يتعارض مع المصالح الحيوية للفاعلية العظمى من الدول ويتعارض مع تطوير الموقف الدولي عموما . ولقد أصبح هذا واضحا تماما عندما وجدنا ان عملية الانفراج قد وفرت المطالب الاساسية اللازمة لحسم المشاكل الاقتصادية الملحة لصالح كل أمم العالم .

وفيما يتعلق بالاسهام الكبير في حل مشاكل التنمية فان السبيل المباشر لزيادة ذلك هو ما ورد في الاقتراح السوفياتي بخفض الميزانيات العسكرية ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد عالمي وان ينفذ .

ونحن نؤكد بقوة ان العامل الرئيسي لتحقيق تقدم فعلي من جانب الدول النامية يكمن في نضالها المستمر ضد سياسة الاملاء والاستعمار الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية وتنفيذ اصلاحات اجتماعية واقتصادية كبرى في هذه البلدان . وفي هذا النضال فان البلدان النامية تستطيع أن تعتمد اعتمادا كاملا على تضامن الشعوب في البلدان الاشتراكية حلفائها في الكفاح ضد العدو المشترك - الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد .

وفي الوقت الراهن ان الموقف العالمي قد أصبح أكثر تعقيدا والمشاكل المطحة اليوم نـبي حاجة الى حسم والعمل من أجل الانفراج من جانب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والقوى المحبة للمسلم في العالم قد خلق امكانيات لوقف سباق التسلح والقضاء على بؤر الصراع وتطويع التعاون فيما بين الدول . ان واجب الامم المتحدة هو أن تستفيد من هذه الفرص وأن تزيل العقبات من على الطريق ، تلك التي وضعها أولئك الذين يخشون احتمالات السلم والأمن الدوليين . والمطلوب اليوم هو أن ننقل من الكلمات الى الأفعال وهذا يتعلق بشكل خاص بمشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح ونحن على ثقة كاملة من أننا اذا لم نتخذ خطوات أكيدة ضد سباق التسلح في المستقبل القريب جدا فسوف ندفع الثمن غاليا . ان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يجب أن تسهم في ضمان التحول الى الأنشطة العملية والأعمال الملموسة من أجل الحلول المحسوسة .

وشأننا شأن الوفود الاخرى يستعد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لمثل هذا التحول وعلى استعداد لتعزيز ذلك . فلتحدث الأفعال أكثر من الكلمات ولتخدم قضية السلم في جميع أنحاء العالم ، ولتزد قوة .

السيد ألوبي نسيكاليجي (رواندا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رواندا يضم صوته الى من قام بتهنئتك والاشادة بك بمناسبة انتخابك رئيسا لهذه الجمعية الموقرة . ان الثقة التي أولتها هذه الجمعية اياك بالاجماع المتمثلة في انتخابك رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين العادية هي بالتأكيد اشادة حقة بصفاتكم الشخصية النادرة والدور الذي لعبته وما زالت تلعبه بلادك على الصعيد الدولي لاقامة عالم محب للحرية والعدالة والتقدم .

أود أيضا أن أشيد بسلفك ابن شعب يوغوسلافيا البار والبارز تلك الدولة التي كانهت دائما من أجل تحقيق الاهداف النبيلة لعدم الانحياز .

وفي نفس هذه الفترة في العام الماضي ومن فوق هذه المنصة كنت أتحدث عن اعجاب بلادي بالسيد كورت فالدهايم وبالحكمة التي أبداها في الاطلاع بمهامه كي يكفل لمنظمة الامم المتحدة التأثير والفعالية في أداء مهامها . ويسعدني بصورة خاصة أن أكرر له هنا تقدير بلادي لجهوده الدؤوية لاعلاء مبادئ وأهداف منظمنا .

(السيد شيفيل ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

وعلاوة على ذلك ، فإننا نشارك شعب جزر سليمان سعادته لانضمام بلاده كدولة عضو في منظمتنا . ان استقلال جزر سليمان يعتبر علامة جديدة على طريق تصفية الاستعمار والسيطرة الأجنبية نهائيا من العالم أجمع . ان المسيرة التي لارجعة فيها نحو تصفية الاستعمار والسيطرة الأجنبية يجب أن تواكب الكفاح ضد انعدام التوازن العالمي الحالي ، وهو الكفاح الذي يتميز باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان السعي الى هذا النظام الجديد يتطلب تصفية العوز والجهل والمرض والاقبال من الهوة التي تفصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية .

فالدول الغنية ، بدلا من أن تتنافس في انتاج الأسلحة الأكثر تطورا ، يجب عليها أن تدرك أن هناك هدفا أسمى ، هو الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية على الصعيد الدولي . وسيصبح هذا الكفاح أسهل ، اذا حولت الموارد الموفرة لسباق التسلح الى أغراض المعونة من أجل التنمية . وبالفعل فإن أكثر من ٤٠٠ بليون دولار أمريكي تهدر كل عام في انتاج أسلحة دمار شامل وهي تكفي في رأينا لتحقيق انطلاقة في الاقتصاد القومي للدول الفقيرة . ونحن على يقين من أن الازمات الحالية ، الاقتصادية والسياسية ، تنبع من عدم التساوى الذى تحاول بعض الدول الابقاء عليه لخدمة سياسة غير حذرة مغلقة بعدة صور من صور الهيمنة .

وفي هذا المجال وفي الوقت الذى تحظى فيه ضرورة احترام حقوق الانسان بانتباه المجتمع الدولي علينا أن تقوم الدول العظمى بعمل جاد كي يحل احترام كرامة وحقوق الانسان محل العنف والقهر الذى تمارسه نظم التفرقة العنصرية .

ان شعوب ناميبيا وزمبابوى وآزانيا يجب أن تحصل على حريتها . ان واجب التضامن — النفعال يقضي بتأييدها بكافة الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة ذلك لأن الوسائل السلمية — تؤثر على نظامي بريتوريا وسالزبورى القائمين على البطش . ان تاريخ افريقيا والعالم كله سوف يشجب هؤلاء القتلة للضرر البالغ الذى ألحقوه ، ليس فقط بالجنس الأسود ولكن بافريقيا جمعاء .

وبالنسبة لزمبابوى فنظرا لفشل محادثات السلام يجب تشجيع المكافحين من أجل الحرية على المضي في طريقهم وتجب مساعدة الجبهة الوطنية ، الممثل الشرعي لشعب زمبابوى ، في عزمها على تطبيق الاستقلال الحقيقي . أما العناصر الوطنية الاخرى التي ارتأت التعاون مع المتمردين

العنصريين فعلية أن تفهم أنها قد خدعت بالوعود ، لأن أى تفاوض حقيقي يجب أن يقوم أساسا على مقترحات الجبهة الوطنية .

نحن نعلم تماما أن قلعتي العنصرية سوف تسقطان ان آجلا أو عاجلا بسبب مسيرة التاريخ التي لا تقاوم . ان استفزازا منهما لدول المواجهة لن يغير من الوضع . ان هذه الدول عازمة على الاستمرار في مساعدة أشقائها في الكفاح الذي تؤيده أيضا الشعوب الافريقية والشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية في العالم .

ان وفد رواندا يعلم أن الجهود التي تبذلها الدول الغربية الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن تستحق الشكر . ولكن سير ايان سميث وفورستر الى الورا ومناورات اضاءة الوقت الخبيثة وخاصة العدوان الوحشي وقتل شعوب ناميبيا وزمبابوى وموزامبيق وأنغولا الآمنة ، كل هذا يدعو الى التشكك في حسن نواياهما . ويتعين عليهما استخلاص النتائج التي تفرض نفسها . أما افريقيا فانها ستظل يقظة لكل هذه التطورات ، يقظة لكل المحاولات الرامية لتقويض وحدتها وتماسكها بازكاء نار المنازعات بين الدول الافريقية وتحويلها عن اهتماماتها الاساسية . ان قارتنا يجب ألا تكون مجالا للتنافس على السيطرة الذي يثيره الاستعمار الجديد المقنع بصورة فاشلة .

ان العلاقات بين الدول يجب أن تقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، والمذكورة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . يجب أن نتمكن دائما من حل منازعاتنا بالوسائل السلمية بعيدا عن أى تدخل أجنبي لا يهدف الا الى حث الافارقة على تدبير أنفسهم بصورة عمياء لخدمة مصالح قوى الهيمنة .

ان العدوان الدائم ضد الدول العربية من قبل اسرائيل يهيم بصورة مباشرة شعوب قارتنا ، لأن شعوب الشرق الاوسط تنتمي الى حضارتين : الافريقية والعربية . والعلاقات التي تربطنا بالعالم العربي تكفي لتبرير استهجاننا لسياسة اسرائيل التي ترمي الى ضم الاراضي . ان هذه المنظمة قالت دائما بضرورة اعادة اسرائيل للاراضي العربية المحتلة وذلك بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، وبأن الشعب الفلسطيني يجب أن يحتل بحق تقرير مصيره في ظل وطن قومي .

تؤيد حكومة بلادي في هذا المجال الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لدعم ديناميكية عملية اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . ونحن نؤيد بأن محادثات قمة كامب ديفيد تعتبر خطوة هامة الى الامام نحو تحقيق هذا الهدف .

لا أعلم ما اذا كان سيكون لدى هذه الجمعية رد فوري ومناسب على سؤال أساسي ، ألا وهو كيف يمكننا أن نضع حدا للنزاعات المسلحة وأن نقيم السلام العالمي وهو الهدف الاول والاخير لمنظمتنا . لقد كرست الامم المتحدة جهودها منذ أكثر من ثلاثين سنة لتحقيق هذا المطلب . اننا نلاحظ أن بعض النزاعات تزول ، ولكن هناك نزاعات أخرى تظهر اما في نفس المناطق أو في مناطق أخرى من العالم . ووفد بلادي يعرب عن أسفه لهذه المنازعات وخاصة عندما تحدث بين دول شقيقه أو مجاورة كالمنازعات التي نشاهدها على الحدود بين الصين وفيت نام ، وفيت نام وكمبوديا . فهذه المنازعات تؤدي الى هجرة الابرياء من أهالي هذه الدول الذين هم ضحية مطامع تفوق تصوراتهم .

ان عقبة أخرى تقف في طريق اقامة السلام العالمي هي تقسيم دول مثل المانيا وكوريا وقبرص وغيرها . لقد أيدت رواندا دائما من فوق هذه المنصة انتهاج أسلوب واقعي لمعالجة هذه المشاكل وهو أسلوب يناسب الاجيال الصاعدة ويناسب تاريخ البشرية . ان المسيرة نحو توحيد الدول المقسمة

وفقا لرغبة شعوبها ودون أى تدخل أجنبي أمر يجب أن يحظى بالتأييد الكامل من قبل المجتمع الدولي .

بالإضافة الى كل هذه الاهتمامات ، فاننا نعتقد أن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها لقرار السلام على الصعيد الدولي الذى نصوب اليه ، هي نزع السلاح الكامل وتصفية كافة أسلحة الدمار الشامل . ان المحادثات التي جرت حول ذلك الموضوع تحت اشراف الامم المتحدة يجب أن تستمر وأن تسفر عن نتائج ملموسة . ان الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت منذ وقت قريب قد مهدت الطريق نحو عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح .

اننا نرحب بأن مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح لم تعد مشكلة مختصة بالدول الكبرى ، ولكنها أصبحت مشكلة تتعلق بكافة الدول التي أصبحت تشارك في محاولات ايجاد حل لها باعتبارها مشكلة تهتم كافة البشرية .

لقد رحبنا بمبادرة فرنسا فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام . ان المقترحات التي قدمتها فرنسا في الدورة الاستثنائية تستحق اهتماما مكثفا ، خاصة وأن نزع السلاح يرتبط بالتنمية . وبالإضافة الى ذلك فان موقف فرنسا شبيه في هذا الشأن برأى دول عدم الانحياز التي دعت الى عقد هذه الدورة الاستثنائية .

وبالرغم من أن الدورة الاستثنائية قد حققت نتائج محدودة وأظهرت خلافات كبيرة بين الدول ، فاننا نعتقد أنه يرجع الفضل الى هذه الدورة لأنها بدأت عملية التفاوض بشأن نزع السلاح ، ولأنها حددت مطالب البشرية .

منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة المنعقدة في نيسان / ابريل ١٩٧٤ فان هناك مشكلة ظهرت منذ نشأة منظماتنا هذه ، واحتلت مكان الصدارة في الساحة الدولية بسبب طابعها الانفجاري ، ومن ثم فقد تطلبت ضرورة ايجاد الحل السريع لها . انني أشير بهذا الى نظام اقتصادى دولي جديد فاقامة مثل هذا النظام أصبح أمرا ضروريا .

ان النظام الاقتصادى الحالى الذى يحاول المجتمع الدولي تغييره يصبح مع مرور السنين محل الشعور بالمرارة . ان هذا النظام المجحف الذى يقضى بأن يسيطر عدد محدود من الدول على ٨٠ في المائة من الاسواق العالمية وعلى التكنولوجيا بأكملها ، بينما تعاني دول أخرى من تدهور ظروف التجارة والكساد الاقتصادى والتضخم أمر يجب تقويمه .

ان المجتمع الدولي ، وخاصة الدول النامية ، يتعين عليهما في هذا الشأن أن يتخذا الاجراءات المناسبة كي تمكن العالم الثالث من الوصول الى أسواق الدول الصناعية ، وذلك ليس فقط عن طريق اتخاذ القرارات ولكن أيضا عن طريق تخصيص مكانة منصفة للسلع المصنعة التي تنتجها الدول النامية .

وبالاضافة الى ذلك فانه منذ أن أصبح صحيحا أن مفهوم التنمية يرتبط الى حد كبير بمفهوم الطاقة فلقد أصبح من الضروري ايجاد تسوية سريعة لهذه القضية التي هي منذ أن بدأ الحوار بين الشمال والجنوب تمثل عقبة كأداء بين الدول الصناعية وبين البلدان النامية .  
يجب على الدول الصناعية أن تساهم في حل هذه المشكلة بالعدول عن مبدأ الحماية الاقتصادية وبضمنان المزايا المتبادلة . وهذا يتطلب توفير مصادر الطاقة التكنولوجية والذرية للدول غير الصناعية .

ان المواد الخام لاتزال تتميز في اطار الاقتصاد العالمي بتذبذب اسعارها ويعتبر عدم الاستقرار الأمر الذي يؤدي الى الاقلال من موارد الدول النامية .

من الضروري والمطّح انشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار المواد الخام ؛ وهذا أمر لسنا في حاجة الى اثباته ولكن العقبة في هذا المجال تتمثل في عدم توفر الارادة السياسية لبعض الدول المتقدمة . ونحن نشعر بالارتياح للموقف الذي اتخذته اليابان ، والذي أعلن عنه من فوق هذه المنصة ، والذي يتمثل في رغبتها في التوصل الى حلّ عادل لهذه المشكلة . ونلاحظ بارتياح جهود بعض الدول المتقدمة لتشكيل الصندوق المشترك ولزيادة حجم المعونة الحكومية لاغراض التنمية والفاء ديون الدول النامية .

تقدر حكومة رواندا التزام بعض الدول الصناعية كألمانيا الاتحادية بتحويل المعونة التي قدمتها في مجال التنمية للدول الاقل نموا الى هبات . ولكن هذا الجهد وحده ، ان لم يشارك فيه المجتمع الدولي ككل ، لا يمكن أن يوفر الحلّ النهائي للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم . لذلك فان منظمة الامم المتحدة يجب ألا تألو جهدا لتسهيل عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي على الصعيد الدولي .



ان هذا الاستعراض السريع لأهم ما نعى به على الصعيد الدولي ، لا يسمح بتقدير الطابع المعقد للمشاكل العديدة المدرجة في جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، فنحن نعتقد أننا قد عكسنا الحقائق الأساسية للعلاقات الدولية . ويحدونا الأمل في أن رغبة الشعوب في السلام والحرية والعدالة الاجتماعية لن تظل محجوبة الى الأبد ، ولكن ذلك يعتمد على النوايا الطيبة للدول في تطبيق المبادئ النبيلة لمنظمتنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥